الذي سلم لهم في القطاع من خلال التجار انفسهم . ونتيجة لموجات التضخم هذه ، كانت تضعف القدرة الشرائية للمستهلك وتضاعف ارباح التجار ، وفي الوقت نفسه ، توفر مصادر مالية لتمويل الواردات الضرورية لاعادة التصدير. هذه السلع بدورها كانت مرتفعة الاسعار ، ولكن مستهلكها كان على استعداد للدفع ، وكانت بالتالي تتزايد واردات القطاع من السلع الكمالية ، وتمول من خلال المبالغ المتقطعة من السلع الضرورية ، وكذلك من المبالغ المتوفرة للتجار من فروق الاسعار في الخارج والتي سبق لنا الاشارة اليها حيث كان التجار يخفضون ، وبالتالي يحتفظون بـ ٤٠٪ من قيمة صادراتهم من الحمضيات . ويتصرفون بها كيفما يشاؤون ، محتفظين بنسبة منها في الخارج بشكل ارصدة في البنوك او موظفة في مشاريع مضمونة .

مع نمو التجارة شهد القطاع حالة من الرواج الزائف ، وانعكست بشكل ارتفاع في المرتبات والاجور واصبحت برجوازية غزة تفتخر بلسان السيد راغب العلمي بأن « العامل الذي كان يتقاضى ثمانية قروش .. اصبح يتقاضى في المتوسط جنيها واحدا ... ومن العمال يأخذ جنيهين ومن يأخذ ثلاثة جنيهات، واقل العمال يأخذ سبعين قرشا ... واصبح لا يعمل بعد الساعة الثانية فأصبح العامل كأنه مهندس او طبيب او محامي او تاجر يلبس البدلة ويخرج في الشوارع » (٤٣) .

يبدو من كلام السيد العلمي ، عضو المجلس التشريعي ، وكأن العامل في قطاع غزة قد حقق زيادة في اجره تساوي ٥ر١٢ او ٢٥ او ٥ر٣٧ او ٥ر٧ ضعف راتبه القديم قبل حالة الرواج التي عرفها القطاع . حيث يبدو وكأن الرواتب قد ازدادت بنسب تتجاوز النسب التي نما بها النشاط الاقتصادي ككل ، وهذا غير منطقي او غير معقول . ولا يمكن ان يحقق العمال مثل هذه الزيادة في اجورهم الا اذا كانوا في موقع تنافسي جيد بالنسبة للمنتجين ، ولكن هل صحيح أن الطاقة العاملة في قطاع غزة كانت تعاني من ندرة ؟! حقيقة الامر ان قطاع غزة قد بقي يعاني من بطالة ، على الرغم من « الازدهار » الاقتصادي الذي اصاب القطاع . ولكن ما هو اذن تفسير زيادة الاجور بالمعدلات التي تحدث عنها السيد العلمي رغم وجود البطالة سواء أكانت بطالة دائمة ، او مقنعة أو موسمية ؟ بادىء ذي بدء لا بد من التحفظ على النسب المشار اليها ، فالقطاع لم يعرف عمالا يتقاضون اجرا يوميا يبلغ ٢ أو ٣ جنيهات ، وان وجدت فهي حالات نادرة لا تعتبر قاعدة . ان زيادة الاجور انما كانت بشكل رئيسي بفعل موجات التضخم التي عرفها القطاع حيث كانت الاجور ترتفع بمعدلات قريبة من المعدلات التي كانت ترتفع بها الاسعار ، واذا كانت